اختيارات الإمام محمد بن سفيان القيرواني في كتابه (الهادي في القراءات السبع) جمعًا ودراسة

د. عبدالعزيز بن سليمان بن إبراهيم المزيني
أستاذ القراءات المشارك- قسم القرآن الكريم وعلومه
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية-جامعة القصيم
المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن علماء الإسلام قد اعتنوا بالقراءات القرآنية، رواية ودراية، وتعلمًا وتعليمًا وتأليفًا ولم يكتفوا أثناء التأليف بذكر مروياتهم في القراءات؛ بل ذكروا اختياراتهم لبعض الأحرف والقراءات والروايات، وضمنوها كتبهم.

وممن كان له تأليف في القراءات، الإمام محمد بن سفيان القيرواني: (ت ٤١٥ هـ) – رحمه الله – وهو من أئمة القراءات، حيث ألف كتابه الشهير: (الهادي في القراءات السبع) ، وضمنه كثيرًا من اختياراته في القراءات.

لذا رأيت أن أجمع ما أورده في هذا الكتاب من الاختيارات، وأدرسها، وأبين ما عليه العمل منها، مع ذكر موافقة الداني في التيسير، وابن الجزري في النشر، للقيرواني على اختياره، ومخالفتهما له.

أهداف البحث:

١ – إبراز جهود علماء الأمة بالقراءات القرآنية، دراية ورواية واختيارًا.

٢ – الاستفادة من اختيارات العلماء للقراءات القرآنية.

٢ – بيان اختيارات الإمام القيرواني للقراءات القرآنية ورأيه فيها.

٣ – دراسة هذه الاختيارات، وبيان ما عليه العمل منها.

أهمية البحث، وأسباب اختياره:

١ – إبراز رأي الإمام محمد بن سفيان القيرواني – رحمه الله – فيما اختاره من القراءات.

٢ – غفلة بعض الباحثين عن إبراز اختيارات علماء الأمة القراءات، مع أهميتها.

٣ – مكانة الإمام القيرواني – رحمه الله – العلمية، خاصة في القراءات، واللغة، والتفسير.

٤ – أن القيرواني كثيرًا ما ينقل من روايته للقراءات.

٥ – أنه يعلل اختياراته، وهذا مما يجعل لاختياراته أهمية، وقيمة علمية.

الدراسات السابقة:

بعد البحث الدقيق، والاستقراء، وسؤال المختصين بالدراسات القرآنية، لم أجد من جمع هذه الاختيارات، ودرسها.

منهج البحث:

سلكت في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي، حيث تم استقراء اختيارات القيرواني – رحمه الله – للقراءات في كتابه: (الهادي في القراءات السبع)، سواء ما كان صريحًا أو غير صريح، وجمعها، ودراستها، وبيان ما عليه العمل، ومقارنتها بكلام الداني في التيسير، وابن الجزري في النشر، ثم الخروج بالنتائج، والتوصيات.

حدود البحث:

قصرت البحث على اختيارات الإمام محمد بن سفيان القيرواني، في كتابه: (الهادي في القراءات السبع)، ثم ذكرت ما عليه العمل في القراءة، مع ذكر كلام الداني في التيسير، وابن الجزري في النشر عن هذه المسألة، ومدى موافقتهما له على هذا الاختيار.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة.

أما المقدمة فبينت فيها أهداف البحث، وأهميته وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وحدوده، وخطته.

وقد اشتمل التمهيد على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الاختيار عند القراء.

المطلب الثاني: ألفاظ الاختيار عند القيرواني في كتابه: (الهادي).

المطلب الثالث: منهج القيرواني في إيراده القراءة، والاختيار.

وقد خصصت الفصل الأول لترجمة الإمام القيرواني، واشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ومولده.

المبحث الثاني: رحلاته.

المبحث الثلث: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.

المبحث الرابع: شيوخه وتلامذته.

المبحث الخامس: مؤلفاته، ووفاته.

أما الفصل الثاني، فخصصته للقراءات التي اختارها الإمام القيرواني – رحمه الله –، ودراستها، ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: الاختيارات الصريحة.

المبحث الثاني: الاختيارات غير الصريحة.

أما الخاتمة فذكرت فيها أهم النتائج والتوصيات.

ثم قائمة المراجع، ثم الفهارس العامة.

والله أسأل أن ينفعني بهذا البحث وينفع قارئه، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد، ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الاختيار عند القراء:

الاختيار لغة: قال في اللسان: " وخارَهُ عَلَى صَاحِبِهِ خَيْراً وخِيَرَةً وخَيَّرَهُ: فَضَّله؛ وَرَجُلٌ خَيْرٌ وخَيِّرٌ، مُشَدَّدٌ وَمُخَفَّفٌ، وامرأَة خَيْرَةٌ وخَيِّرَةٌ، وَالْجَمْعُ أَخْيارٌ وخِيَارٌ.

قال تعالى[1]: ((وَأُولَئِكَ لَهُمُ الْخَيْرَات))جَمْعُ خَيْرَةٍ، وَهِيَ الْفَاضِلَةُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ. وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى[2]: ((فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ حِسَان[3])) وقال في مختار الصحاح: والاختيار: الاصطفاء، وكذا: التَّخَيُّر ".[4]

وقال في المعجم الوسيط: " خَيَّرَ بين الأشياء: فضل بعضها على بعض، والشيء على غيره: فضله عليه، . . . واختاره: انتقاه واصطفاه . . . ".[5]

وأصل كلمة: (خَيَرَ)، تدلُّ على العطف والميل، وتدور معانيها على الاصطفاء والانتقاء والتفضيل والترجيح لما يُرى أنه خيرٌ من غيره.

أما الاختيار في اصطلاح القراء: فقد عرفه بعض المتأخرين بعدة تعريفات متقاربة، منها:

ما عرفه به الشيخ طاهر الجزائري، إذ قال:" الاختيار: عند القوم: أن يعمد من كان أهلاً له إلى القراءات المروية، فيختار منها ماهو الراجح عنده، ويجرد من ذلك طريقًافي القراءة على حدة".[1]

---

[1] سورة التوبة :٨٨.

[2] سورة الرحمن:٧٠.

[3] – لسان العرب ٣ / ١٢٩٨. مادة: (خير).

[4] – مختار الصحاح ص (٨١).

[5] – المعجم الوسيط ص (٢٦٤).

وقال الدكتور أحمد الجنابي: " أما الاختيار فهو: أن يأخذ القارئ من مجموع القراءات التي رواها حروفًا فضلها، لسبب يذكره – أو لا يذكره – قد يكون حرف منها من قراءة، في حين يكون الحرف الآخر من قراءة أخرى، وهكذا إلى آخر القرآن الكريم".[٢]

وعرفه محمد بالوالي بأنه:" انتقاء قارئ ما هو أولى من القراءات عنده، واعتماده طريقة في القراءة ".[٣]

المطلب الثاني: ألفاظ الاختيار عند القيرواني في كتابه: (الهادي):

اختلفت ألفاظ الاختيار عند القيرواني، في كتابه: (الهادي في القراءات السبع)، فمنها ما هو صريح في الاختيار، ومنها ما هو واضح الدلالة على الاختيار، ولكنه ليس صريحًا في الاختيار، فمما هو صريح:

١ – أن يذكر لفظ الاختيار للقراءة قوله: (فالمختار فيه حذف)، وقوله: (وهو المختار عندي)، وقوله: (فهذا المختار في مذهب الكسائي)، وقوله: (والذي أختار أن يكون كذا)، وقوله: (وهو المختار).

٢ – أن ينص على قراءة أن القراء، ة ليست هي المختارة، فيفهم منه اختيار ضدها، كقوله: (وليس بالمختار).

٣ – أن يذكر اختيار غيره، ثم يؤيده بالاختيار،؛قوله: (وهو اختيار ابن مجاهد، ونعم الاختيار).

---

[١] – التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن ص (١٢١).

[٢] – مقدمة تحقيق كتاب: قراءات القراء المعروفين بروايات الرواة المشهورين، للأندرابي، ص (٢٨، ٢٩).

[٣] – الاختيار في القراءات والرسم والضبط ص (١٢).

ومما ليس بصريح:

١ – أن يذكر لفظ الأخذ بالقراءة، وهذا لا يعتبر لفظ اختيار صريح، وإنما يدل على الاختيار؛كقوله: (وأنا آخذ بالتسهيل في ذلك)، وقوله: (وبالوجهين آخذ له)، وقوله: (والمأخوذ له بالتاء)، وقوله: (ونحن نأخذ له بالفتح)، وقوله: (وبه نأخذ لقالون)، وقوله: (وبالوجهين آخذ).

٢ – أن يذكر عدم الأخذ بالقراءة، فيفهم منه الأخذ بضدها، وهو – كسابقه – ليس صريحًا بالاختيار، كقوله: (ونحن لا نأخذ به)، وقوله: (ولسنا نأخذ به)، وقوله: (وليس يؤخذ به)، وقوله: (إلا شيئًا لا نأخذ به).

٣ – أن يجمع بين عدم الأخذ بقراءة، ويؤكد الأخذ بضدها؛كقوله: (شيء لا آخذ به، والذي آخذ له به).

٤ – بيان أن العمل ليس على هذه القراءة؛كقوله: (وليس عليه العمل) (الذي لا يصح غيره).

وقد تركت ألفاظًا كثيرة تدل على عدم رضاه عن الأخذ بالقراءة، ولكنها لا تدل على الاختيار من عدمه، وإن دل بعضها على الترجيح، وهي:

١ – الاستحباب للقراءة، أو عدمه، كقوله: عند الفصل بين السورتين بالبسملة: " والذي أستحبه لمن فصل بالبسملة أن يفصل بها في الأربع، ومن فصل بالسكت أن يفصل به فيهن، ومن وصل السورة بالسورة أن يصل فيهن)، وقوله: (ولا أستحب لأحد أن يقف . . .)، وقوله: (ولا أستحب القراءة بها)، وقوله: (وأحب إلي بالابتداء بها).

٢ – تغليطه القراءة، وتخطئة من قرأ بها، أو عدم صحة غير القراءة الأخرى؛كقوله: (وهو خطأ)، وقوله: (والوقف على ما قبله لا يصح وليس بتمام)، وقوله: (وليس بشيء والنحويون يغلطون قنبلاً في قراءته)، يريد همز لفظ: (الساق)، وقوله: (وهذا غلط عند جميع النحويين، حذف الألف)، يريد حذف ألف لفظ: (رءاه استغنى)، لقنبل، وقوله: (وهو غلط)، وقوله: (وهذا غلط)، وقوله: (وهذه القراءة غلط من ابن ذكوان)، يريد قراءة لفظ: (منسأته)، بهمز ساكنة بين السين والتاء.

٣ – بيان أن القياس يوجب الأخذ بهذه هذه القراءة، أو أنها ضعيفة في العربية؛ كقوله: (وقراءة حمزة ضعيفة عند أهل العربية)، وقوله: (إلا شيئًا ذكره الخاقاني، وأسعده عليه ابن الأنباري، ولا يعرج على قوليهما).

هذا باختصار ما يتعلق بألفاظ الاختيار عند القيرواني.

المطلب الثالث: منهج الإمام القيرواني في إيراده القراءة، والاختيار:

لعلي أوجز منهج الإمام القيرواني – رحمه الله – في هذا الباب في النقاط التالية:

١ – أنه اقتصر على القراءات السبع المشهورة، فلم يورد قراءة لغيرهم، إلا ما يرد تبعاً.

٢ – أنه كثيرًا ما يذكر اتفاق القراءة وإجماعهم على القراءة.

٣ – أنه يورد الاختيار بلفظ صريح، وهو لفظ: (الاختيار)، أو ما يكون ليس صريحاً بالاختيار، وهو لفظ: (الأخذ)، بالقراءة أو عدمه.

٤ – اختصاره في ذكر الاختيار، وعدم الإسهاب في التعليل له.

٥ – أنه كثيرًا ما يذكر القراءات ولا يختار منها شيء، حيث بلغت اختياراته ستة وعشرين اختياراً فقط.

٦ – أنه كثيرًا ما يعلل اختياره، فيذكر علة الاختيار من الجانب اللغوي، أو غيره، وهذا مما يميز اختياراته، ويعطي قيمة علمية للكتاب.

٧ – استقلالية القيرواني في اختياراته، وأنه ليس تبع لغيره، بدليل أنه نقل اختيارًا لابن مجاهد، فوافقه بقوله: (ونعم الاختيار هو)، ونقل اختيارًا آخر لابن مجاهد، وخالفه بقوله: (وليس بالمختار)، مع جلالة قدر ابن مجاهد.

٨ – أنه كثيرًا ما يوجه القراءة، خاصة إن كان للتوجيه أثر في الاختيار، وهذه – أيضًا– ميزة للكتاب.

٩ – أنه كثيرًا ما يعلق على القراءة بما يفهم منه عدم أخذه بها؛كالتغليط، والتخطئة، وعدم الاستحباب، والمخالفة للقياس اللغوي، أو الضعف اللغوي.

هذا باختصار منهج القيرواني في إيراده القراءات واختياره لها.

الفصل الأول: ترجمة الإمام القيرواني، ويشتمل على خمسة مباحث

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته، ومولده:

هو محمد بن سفيان القيرواني، المالكي، ويكنّى بأبي عبدالله.[1]

والذي يظهر أنه ولد بالقيروان؛ حيث هي بلده الأصل، وإليها نسب، إلا أن المصادر لم تذكر لنا شيئًا عن مكان ولادته، ولا تأريخها.

المبحث الثاني: رحلاته:

انتقل القيرواني – رحمه الله – من القيروان إلى مصر لطلب العلم .

قال ابن الجزري: " ورحل إلى مصر فقرأ على إسماعيل بن محمد المهري لورش، وعرض الروايات على أبي الطيب بن غلبون ".[2]، ثم رجع بعدها إلى القيروان، ثم رحل البيت الحرام، حاجًّاسنة ٤١٣هـ، وبعد الحج رحل إلى المدينة المنورة، والتي وافته منيته فيها سنة ٤١٥هـ.

المبحث الثالث مكانته العلمية،وثناء العلماء عليه:

للإمام القيرواني – رحمه الله – مكانة علمية مرموقة عند العلماء، ومنزلة رفيعة عند المتقدمين والمتأخرين، حيث كان مقرئًا، وفقيهًا، ومحدثًا، وعالماً باللغة العربية؛ بل كان عالماً بالحساب والهندسة، وإن غلبت عليه العناية بالقراءات وعلوم القرآن الكريم.

[1] – معرفة القراء الكبار ١ / ٣٨٠.

[2] – غاية النهاية ٢ / ١٤٧.

وقد وصفه العلماء الثقات، بالعلم والفقه، والأستاذية والحذق، والحفظ والفهم، والستر والعفاف، مع العمل بالعلم، وكفى بهذه الصفات مكانة علية عند الخالق والخلق.

ولعلها تتبين مكانته العلمية من ثناء العلماء عليه، ومن هذا الثناء قول الذهبي: " وكان من العلماء العاملين، وقال أبو عمرو الداني: كان ذا فهم وحفظ وعفاف ".[١]، وقول ابن الجزري: " الفقيه المالكي، صاحب كتاب الهادي، أستاذ حاذق "، وقال: " قال أبو عمرو: "كان ذا فهم وحفظ وستر وعفاف، ".[٢]، وقال: " المقرئ الفقيه العالم كان ذا فهم وحفظ أوحد أهل زمانه في القراءات ".[٣]

المبحث الرابع: شيوخه، وتلامذته:

أولاً: شيوخه:

قرأ وتتلمذ القيرواني – رحمه الله – على شيوخ كثر، منهم:

١ – أبو الحسن علي بن محمد بن خلف القابسي، قرأ عليه حتى برع في الفقه، وسمع منه.

٢ – أبو الطيب ابن غلبون.[٤]

٣ – إسماعيل بن محمد المهري، قرأ عليه لورش، في رحلته إلى مصر.

٤ – يعقوب بن سعيد الهواري.

---

[١] – معرفة القراء الكبار ١ / ٣٨١.

[٢] – غاية النهاية ٢ / ١٤٧.

[٣] – شجرة النور الزكية ١ / ١٥٧.

[٤] – معرفة القراء الكبار ١ / ٣٨١. وغاية النهاية ٢ / ١٤٧.

٥ – كردم بن عبد الله ".[١]

ثانيًا تلامذته:

تتلمذ على القيرواني – رحمه الله – شيوخ كثر، منهم:

١ – أبو بكر القصري.

٢ – الحسن بن علي الجلولي.

٣ – أبو العالية البندوني.

٤ – عثمان بن بلال الزاهد.

٥ – عبد الملك بن داود القسطلاني.

٦ – أبو محمد عبد الحق الجلاد.

٧ – عبد الله بن سهل بن يوسف الإمام، أبو محمد الأنصاري، الأندلسي المرسي.

٨ – حاتم بن محمد، حدث عنه.

٩ – الدلائي.[٢]

١٠ – أبو العباس المهدوي، صاحب كتاب الهداية.

١١ – أحمد بن بياض الحجري، من شيوخ ابن بليمة.

١٢ – عبد الله بن سمران، أو سموان القروي، شيخ الهذلي.

١٣ – أبو الحسن العجمي.[١]

---

[١] – غاية النهاية ٢ / ١٤٧.

[٢] – معرفة القراء الكبار ١ / ٣٨١. وغاية النهاية ٢ / ١٤٧.

المبحث الخامس: مؤلفاته، ووفاته:

للإمام القيرواني عدة مؤلفات، منها المحقق المطبوع، ومنها المفقود، ومن هذه المؤلفات:

١ – كتاب الهادي في القراءات،[٢] طبع بتحقيق الدكتور/ خالد أبو الجود، طبعته دار ابن حزم، عام ١٤٣٢هـ.

٢ – كتاب اختلاف قراء الأمصار في عدد آي القرآن.[٣]

٣ – الإرشاد في مذهب القراء .[٤]

٤ – التذكرة في القراءات.[٥]

٥ – مذهب ورش في اللامات والراءات.

أما وفاته: فقد توفي الإمام القيرواني سنة أربعمائة وخمس عشرة، للهجرة النبوية، في المدينة النبوية، بعد انتقل إليها بعد الحج، ودفن بالبقيع، رحمه الله رحمة واسعة.[٦]

---

[١] – غاية النهاية ٢ / ١٤٧.

[٢] – معرفة القراء الكبار ١ / ٣٨١.

[٣] – فهرسة ابن خيرون ص (٣٦).

[٤] – شجرة النور الزكية ١ / ١٥٧.

[٥] – السابق والصفحة.

٦ – معرفة القراء الكبار ١ / ٣٨١. وغاية النهاية ٢ / ١٤٧.

الفصل الثاني: القراءات التي اختارها الإمام القيرواني – رحمه الله –، ودراسته:

المبحث الأول: الاختيارات الصريحة:

الاختيار الأول: قال القيرواني عند كلامه على الوقف على الهمز في قوله تعالى[1] ((الْمَوْءُودَةُ)) وقد حكى الفراء في: ((الْمَوْءُودَةُ)) (المَوْدَة)، مثل: (الجَوْزَة)، وهذا لغة الحذف، واختاره ابن مجاهد في وقف حمزة،[2] وليس بالمختار ".[3]

الدراسة:

نقل القيرواني وجه حذف الهمزة عند الوقف على: ((الْمَوْءُودَةُ))، بحيث تكون: (المَوْدَة)، على وزن: (الجَوْزَة)، وعلله بأنه على لغة الحذف، ثم اختار عدم الحذف، ببيان أن الحذف ليس هو المختار، فالمختار عدم الحذف.

والعمل على ما اختاره القيرواني من عدم الحذف، فلحمزة وقفًا: النقل والإدغام.

قال الداني لما تكلم عن حكم الهمزة المتوسطة لحمزة عند الوقف: " فاذا تحركت الهمزة وهي متوسطة، فما قبلها يكون ساكنًا أو متحركًا، فإن كان ساكنًا وكان أصليًّا، وسهلتها، ألقيت حركتها على ذلك الساكن، وحركتها بها، ما لم يكن ألفاً وذلك نحو قوله: ((شَيْئًا))، و((خِطْئًا))، و((الْمَشْئَمَةِ))، و((كَهَيْئَةِ))، و((تَجْئَرُونَ)) و((مَوْئِلًا))، و: ((الْمَوْءُودَةُ)) وشبهه".[4]

---

[1] التكوير:٨.

[2] – لعله أخذه من قول ابن مجاهد: " إلا أن حمزة يستحب ترك الهمز في القرآن كله، إذا أراد أن يقف "، السبعة، ص(١٣٢).

[3] – الهادي ص (١٤٣).

[4] – التيسير ص (١٦٣، ١٦٤).

وقال ابن الجزري: "ومنهم من عمم في التخفيف الرسمي فأبدل الهمزة بما صورت به وحذفها فيما حذفت فيه، فيبدلها واوًا خالصة في نحو:((رَءُوفٌ))، و((وَأَبْنَاؤُكُمْ))، و((تَؤُزُّهُمْ)) . . . إلى أن قال: " وفي: ((الْمَوْءُودَةُ))، (المَوْدَة)، على وزن: (المَوْزَة)، ولا يبالون ورد ذلك على قياس أم لا، صح ذلك في العربية أم لم يصح، اختلت الكلمة أم لم تختل، فسد المعنى أم لم يفسد، وبالغ بعض المتأخرين من شراح قصيدة الشاطبي في ذلك حتى أتى بما لا يحل ولا يسوغ. . . ورأيت فيما ألفه ابن بصخان[1]، في وقف حمزة، أن قال: وما رسم منه بالألف وقف عليه بها نحو((وَأَخَاهُ))، ((بِأَنَّهُمْ))، . . . وهذا كله لا يجوز ولا يصح نقله ولا تثبت روايته عن حمزة ولا عن أحد من أصحابه، ولا عمن نقل عنهم، ويقال له: الرسمي، وقد يقال له: الشاذ، وقد يقال له: المتروك، على أن بعضه أشد نكرًا من بعض ".[2]

فاتفق الداني وابنُ الجزري معه على عدم الأخذ بهذا الوجه.

الاختيار الثاني: قال القيرواني عند كلامه على الوقف على الهمز في:((شُهَدَاءَ))، و((ضَرَّاءَ))، في موضع النصب: وأما الوقف على: ((شُهَدَاءَ)): ، و: ((ضَرَّاءَ))، في موضع النصب، وما كان مثله مما قبل الهمزة فيه ألف، ولم يلحقه التنوين، فالمختار فيه حذف الهمزة، والوقف على الألف، وفي موضع الرفع والخفض أن يجعل بين بين، وقد حكى الحذف ".[3]

---

١ – هو بدر الدين محمد بن أحمد بن بَصخان، ابن عيد الدولة، شيخ القراء، عني بالقراءات، فقرأ للحرميَّيْنِ، ولابن عامر، ولعاصم، وتصدي لإقراء القراءات والنحو، وقصده الطلبة، وظهرت فضائله، وبهرت معارفه، وبعد صيته، ثم ولي بلا طلب، مشيخة التربة الصالحية بعد مجد الدين التونسيّ، بحكم أنه أقرأ من بدمشق في زمانه، توفي سنة: (٧٤٣هـ). ينظر الوافي بالوفيات ٢ / ١١٢.

٢ – النشر ١ / ٤٦١، ٤٦٢.

٣ – الهادي ص (١٤٣).

الدراسة:

لما ذكر القيرواني الوقف لحمزة على الهمزة المنصوبة من غير تنوين، نحو: ((شُهَدَاءَ))، اختار الوقف عليها بحذف الهمزة، والوقف على الألف، وأما المرفوع والمخفوض فيوقف عليهما بالتسهيل.

وهو الذي عليه العمل، إذ التسهيل لا يأتي على المنصوب.

قال الداني: " وإن كان الساكن ألفًا، سواء كانت مبدلة من حرف أصلي، أو كانت زائدة، أبدلت الهمزة بعدها ألفا بأي حركة تحركت، ثم حذفت إحدى الألفين للساكنين، وإن شئت زدت في المد والتمكين، لتفصل بذلك بينهما، ولم تحذف.

وذلك الأوجه، وبه ورد النص عن حمزة من طريق خلف وغيره، وذلك نحو قوله عز وجل:((السَّمَاءِ))، و((إِذَا جَاءَ))، و((مِنْ مَاءٍ))، و((عَلَى سَوَاءٍ))، و((مِنْهُ الْمَاءُ))، و((السُّفَهَاءُ))، و((أَبْنَاءُ))، و((شُهَدَاءَ))، وشبهه، حيث وقع، وبالله التوفيق ".[1]

وقال ابن الجزري: " إذا وقفت بالبدل في المتطرف بعد الألف نحو: ((جَاءَ))،، و: ((السُّفَهَاءُ))، و: ((مِنْ مَاءٍ))،، فإنه يجتمع ألفان، فإما أن تحذف إحداهما للساكنين أو تبقيهما؛ لأن الوقف يحتمل اجتماع الساكنين، فإن حذفت إحداهما فإما أن تقدرها الأولى أو الثانية، فإن قدرتها الأولى فالقصر ليس إلا، لفقد الشرط، إلا أن الألف تكون مبدلة من همزة ساكنة، وما كان كذلك فلا مد فيه كألف ((يَأْمُرُ:))، ((يَأْتِيَ))، وإن قدرتها الثانية جاز المد والقصر، من أجل تغير السبب، فهو حرف مد قبل همز مغير كما تقدم آخر باب المد، وإن أبقيتهما مددت مدًّا طويلًا، وقد يجوز أن يكون متوسطًا لما تقدم في سكون الوقف، كذلك ذكره غير واحد من علمائنا " . . . إلى أن قال: " ونص المهدوي في الهداية على أن المحذوف الهمزة " . . . إلى أن قال: "

[1] – التيسير ص (١٦١، ١٦٢).

وقطع في الكافي بالحذف، ومراده حذف الهمزة؛ لأنه قطع بالمد وقال: لأن الحذف عارض ".[1]

فاتفق الداني وابنُ الجزري مع القيرواني على هذا الاختيار.

الاختيار الثالث: قال القيرواني في الباب نفسه: " والرواية جاءت عن حمزة في مثل: ((أَنْ أَدُّوا))، و: ((أَنْ أَقِيمُوا))، بالتحقيق في الوقف، وذلك أنَّ: ((وَ أَنْ))، مفصولة مما بعدها، وكذلك: ((يَا أَيُّهَا))، و: ((هَا أَنْتُمْ))، ألا ترى أنهما لا يُمَدَّان في قراءة من تَرَك مد الحرف لحرف، وهو المختار عندي ".[2]

الدراسة:

لما ذكر القيرواني رواية التحقيق عن حمزة عند الوقف على الساكن المفصول، نحو: ((أَنْ أَدُّوا))، اختاره على التسهيل بالنقل، وعلله بأنه يعامل في باب المد معاملة المد المنفصل، والعمل على الوقف بالوجهين:النقل، والتحقيق مع السكت.

قال الداني لما ذكر النقل لورش في الساكن المفصول: " وقرأ الباقون بتحقيق الهمزة في جميع ما تقدم مع تخليص الساكن قبلها ".[3]

وقال ابن الجزري: " والمنفصل رسمًا من الهمز المتحرك الساكن ما قبله فلا يخلو أيضًا ذلك الساكن من أن يكون صحيحًا، أو حرف علة، فالصحيح نحو: ((مَنْ ءَامَنَ))، ((قَدْ أَفْلَحَ))، ((قُلْ إِنِّي))، ((عَذَابٌ أَلِيمٌ))،((يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ))، قد اختلف أهل الأداء في تسهيل هذا النوع وتحقيقه، فروى كثير منهم عن حمزة تسهيله بالنقل،

[1] – النشر ١ / ٤٦٦، ٤٦٧.
[2] – الهادي ص (١٤٥).
[3] – التيسير ص (١٥٧).

وألحقوه بما هو من كلمة، . . . وهو أحد الوجهين في الشاطبية، . . . وروى الآخرون تحقيقه، من أجل كونه مبتدأ، وجاء أيضًا منصوصًا عن حمزة من طريق ابن واصل،[١] عن خلف، وعن ابن سعدان،[٢] كلاهما عن سليم، عن حمزة، وهو مذهب كثير من الشاميين والمصريين وأهل المغرب قاطبة، وهو الذي لم يجوِّز أبو عمرو الداني غيره.

وقد غلط من نسب تسهيله إلى أبي الفتح ممن شرح قصيدة الشاطبي وظن أن تسهيله من زيادات الشاطبي على التيسير لا على طرق التيسير، فإن الصواب أن هذا مما زاد الشاطبي على التيسير، وعلى طرق الداني، فإن الداني لم يذكر في سائر مؤلفاته في هذا النوع سوى التحقيق.

قلت – أي ابن الجزري –: والوجهان من النقل والتحقيق صحيحان معمول بهما، وبهما قرأت، وبهما آخذ، والله أعلم ".[٣]

فوافقه الداني على اختيار التحقيق، واختار ابن الجزري الوجهين.

---

[١] – هو محمد بن أحمد بن واصل، مقرئ جليل إمام متقن ضابط، أخذ القراءة سماعا عن أبيه، عن اليزيدي، والكسائي، وعرضاً عن محمد بن سعدان، ومحمد بن إسحاق المسيبي، روى القراءة عنه عرضاً وسماعاً أحمد بن بويان، وابن مجاهد، وابن شنبوذ، وموسى بن عبيد الله الخاقاني، وحدث عن خلف البزار، وأحمد بن حنبل، ووقع في المستنير وغيره في رواية الكسائي عن حمزة رواية ابن واصل عن الكسائي نفسه، توفي سنة: (٢٧٣هـ). ينظر غاية النهاية. ٢ / ٩١.

٢ – هو محمد بن سعدان أبو جعفر الضرير الكوفي النحوي، مؤلف الجامع والمجرد وغيرهما، وله اختيار لم يخالف فيه المشهور، ثقة عدل، قال أبو عبد الله الحافظ: صنف في العربية والقراءات وثقه الخطيب وغيره، أخذ القراءة عرضاً عن سليم عن حمزة، وعن يحيى اليزيدي، وعن إسحاق المسيبي، توفي سنة: (٢٣١هـ). ينظر غاية النهاية ٢ / ١٤٣.

[٣] – النشر ١ / ٤٣٤، ٤٣٥.

الاختيار الرابع: قال القيرواني عند قوله تعالى((رَأَى أَيْدِيَهُمْ))،[هود، الآية: ٧٠]،و((رَأَى كَوْكَبًا))،: [الأنعام، الآية: ٧٦]، عن إمالة أبي عمرو: " وكان يفتح الراء، ويميل الهمزة من :(رَأَى كَوْكَبًا))، ويفتحهما جميعًا إذا لقيها ساكن، هذه رواية الحلواني عن الدوري عن اليزيدي، وهو اختيار ابن مجاهد،[1] ونعم الاختيار هو ".[2]

الدراسة:

لما ذكر القيرواني الخلاف في إمالة الراء والهمزة من قوله((رَأَى الْقَمَرَ))، إذا وقع بعدها متحرك، نحو: ((رَأَى الْقَمَرَ))، أو ساكن، نحو: ((رَأَى الشَّمْسَ))، [الأنعام، الآية: ٧٧]، وذكر ما روي عن اليزيدي من فتح الراء والهمزة إذا وقع بعدهما ساكن، ذكر أن هذا اختيار ابن مجاهد، ثم أيده بقوله: (ونعم الاختيار).

والعمل على عدم إمالتهما لأبي عمرو إذا وقع بعدها ساكن.

قال الداني: " وأبو عمرو بإمالة الهمزة فقط وقد روي عن أبي شعيب مثل حمزة،[3] ". . . إلى أن قال: " حمزة وأبو بكر: ((رَأَى الْقَمَرَ))، و: ((رَأَى الشَّمْسَ))، وشبهه، إذا لقيت الياء ساكنًا منفصلاً بإمالة فتحة الراء فقط، والباقون بفتحها، وهذا في حال الوصل، فإن فصل من الساكن بالوقف كان الاختلاف في ذلك على ما تقدم في: ((رَأَى كَوْكَبًا))، وقد روى خلف عن يحيى عن أبي بكر، وغير واحد عن أبي شعيب بإمالة فتحة الراء والهمزة في ذلك كالأول، قال أبوعمرو: وقد قرأت بذلك في روايتيهما،

[1] – السبعة ص (٢٦٠، ٢٦١).

[2] – الهادي ص (١٧٢، ١٧٣).

[3] – أي: بإمالة الراء والهمزة جميعًا.

وروى أبوحمدون، وأبوعبد الرحمن عن اليزيدي، بإمالة فتحة الهمزة في ذلك كالأول أيضًا، وكلٌّ صحيحٌ معمولٌ به ".[1]

وقال ابن الجزري لما تكلم عن حكم ما بعده ساكن: " وبعض أصحابنا ممن يعمل بظاهر الشاطبية يأخذ للسوسي في ذلك بأربعة أوجه، وهي: فتحهما، وإمالتهما، وبفتح الراء وإمالة الهمزة، وبعكسه، وهو إمالة الراء وفتح الهمزة، ولا يصح منها من طريق الشاطبية، والتيسير سوى الأول، وأما الثاني فمن طريق من قدمنا، وأما الثالث فلا يصح من طريق السوسي ألبتة".[2]

فصحح الداني الوجهين، ووافق ابنُ الجزري القيروانيَّ على وجه الفتح.

الاختيار الخامس: قال القيرواني في باب الوقف على هاء التأنيث وهاء السكت: " فإن لم يكن الساكن من حروف الاستعلاء، فالكسائي يميل، والباقون يفتحون، مثل ((وِجْهَةٌ))، و: ((عِبْرَةٌ))، وما أشبه ذلك، فهذا المختار في مذهب الكسائي، وهو مذهب أبي طاهر في قراءته ".[3]

الدراسة:

لما ذكر القيرواني مذهب إمالة هاء التأنيث بعد حروف الاستفال خاصة، نحو: ((وِجْهَةٌ))، و: ((عِبْرَةٌ))، وفتحها بعد حروف الاستعلاء، نحو: ((الصَّاخَّةُ)) اختار هذا الوجه.

والعمل على الأخذ بالوجهين.

[1] – التيسير ص (٢٧٧، ٢٧٨).
[2] – النشر ٢ / ٤٥، ٤٦.
[3] – الهادي ص (١٩٧).

قال الداني لما ذكر القول باستثناء الإمالة بعد حروف الاستعلاء، والألف: " والنص عن الكسائي في استثناء ذلك معدوم . . ." إلى أن قال: " والأول – أي: الإطلاق – أختار، إلا ما كان قبل الهاء فيه ألف فلا تجوز إمالته فيه ".[1]

وقال ابن الجزري: " فالقسم الأول: المتفق على إمالته قبل هاء التأنيث وما أشبهها، خمسة عشر حرفاً، يجمعها قولك: (فجئت زينب لذود شمس).

والقسم الثاني: الذي يوقف عليه بالفتح، وذلك إن كان قبل الهاء حرف من عشرة أحرف، وهي: (حاع)، وأحرف الاستعلاء السبعة: (قظ خص ضغط)، إلا أن الفتح عند الألف إجماع، وعند التسعة الباقية على المختار ".[2]

فالداني خالف القيرواني، فاختار إمالة تاء التأنيث بعد حروف الاستعلاء.

أما ابن الجزري فوافقه على عدم إمالتها بعد حروف الاستعلاء.

الاختيار السادس: قال القيرواني في باب: (ذكر اختلافهم في تفخيم اللامات وترقيقها): " واختلف المتعقبون عنه – أي: عن ورش – في المفتوحة المشددة، إذا كانت قبلها: (الصاد)، نحو: ((مُصَلًّى))، و((فَصَلَّى))، و((أَوْ يُصَلَّبُوا))، و((يُصَلِّي))، فأخذ له قوم بالتفخيم، وقوم بين اللفظين، أعني الترقيق، والذي أختار أن يكون: ((فَصَلَّى))، وما أشبهها إذا وقعت رأس آية رقيقة؛لأن من أصل ورش أنه يميل ذوات الياء إذا وقعت رأس آية، بين اللفظين، ما سوى ذلك مفخمًا حيث وقع ".[3]

[1] – التيسير ص (١٩٠، ١٩١).
[2] – النشر ٢ / ٨٢، ٨٣.
[3] – الهادي ص (٢٠١).

الدراسة:

لما ذكر القيرواني أن لورش في اللام المشددة المفتوحة إذا وقعت بعد الصاد، وبعدها ذات ياء، ووقعت رأس آية، نحو: ((فَصَلَّى))، التفخيم والترقيق، اختار الترقيق، وعلله بأن أصل ورش يقلل ذوات الياء إذا كانت رأس آية، وكأنه رأى أن ترقيق اللام أنسب مع التقليل.

والعمل على ترقيق اللام وتقليل ذات الياء، كما اختار القيرواني.

قال الداني: " فإن وقعت اللام مع الصاد في كلمة هي رأس آية في سورة أواخر آيها على ياء، نحو: ((وَلَاصَلَّى)) ، ((فَصَلَّى))، احتملت التغليظ والترقيق، والترقيق أقيس لتأتي الآي بلفظ واحد ".[1]

وقال ابن الجزري: " واختلفوا فيما ذا وقع بعد اللام ألف ممالة نحو: ((صَلَّى))، و:((سَيَصْلَى))، و((مُصَلًّى))،، و((يَصْلَاهَا))، فروى بعضهم تغليظها من أجل الحرف قبلها. وروى بعضهم ترقيقها من أجل الإمالة . . . إلى أن قال: " وفصل آخرون في ذلك بين رءوس الآي، وغيرها، فرققوها في رءوس الآي للتناسب وغلظوها في غيرها لوجود الموجب قبلها ".[2]

فوافقه الداني على الأخذ بالترقيق، أما ابن الجزري فأخذ بالوجهين.

الاختيار السابع: قال القيرواني في باب: (ذكر ما انفرد به ورش في ترقيق الراءات وتفخيمها)، عند الكلام على قوله تعالى: ((أَذًى مِنْ مَطَرٍ)) " ورأيت بعض المصريين يقف لورش بالترقيق، ويروم الخفض، وهو المختار؛ لأنه إنما أوجب ترقيق الراء الكسرة، وهو إذا وقف رام الكسرة، فلما رام ما كان من أجله الترقيق رقق، وأولئك

[1] – التيسير ص (١٩٧).

[2] – النشر ٢ / ١١٣.

يعتلون بقوة الطاء، بأنها مطبقة من حروف الاستعلاء، فيرقق على أصله في جميع القرآن ".[1]

الدراسة:

لما ذكر القيرواني وجه ترقيق الراء من قوله تعالى: ((مِنْ مَطَرٍ))، إذا رمت كسرتها، اختار هذا الوجه، وعلله بأن موجب الترقيق الكسرة، خاصة حال رومها.

والعمل على ترقيقها حال الوقف عليها بالروم، وإن وُقِف عليها بالسكون فبالتفخيم.

قال الداني: " فأما الراء المكسورة فعلى وجهين: إن رمت حركتها رققتها كالوصل، وإن وقفت بالسكون فخمتها، ما لم يقع قبلها كسرة، أو ياء ساكنة، نحو قوله: ((مُنْهَمِرٍ))، و: ((نَذِيرٍ ثم))، أو فتحة ممالة، نحو: ((بِشَرَر))، على قراءة ورش، فإنك ترققها في الحالين وبالله التوفيق ".[2]

وقال ابن الجزري: " إذا وقفت بالسكون على: ((بِشَرَرٍ))، لمن يرقق الراء الأولى، رققت الثانية، وإن وقعت بعد فتح، وذلك أن الراء الأولى إنما رققت في الوصل من أجل ترقيق الثانية، فلما وقف عليها رققت الثانية من أجل الأولى، فهو في الحالين ترقيق لترقيق، كالإمالة للإمالة".[3]

فوافقه الدانيُّ وابنُ الجزري على هذا الاختيار.

الاختيار الثامن: قال القيرواني في باب: (ذكر ما انفرد به ورش في ترقيق الراءات وتفخيمها)، عند الكلام على الوقف على ما كان منوناً، نحو: ((قُرًى))، و:

[1] – الهادي ص (٢١٤).
[2] – التيسير ص (١٩٦).
[3] – النشر ٢ / ١٠٦.

((مُفْتَرًى)): " والمختار في قراءته أن يقف له على ما كان في موضع النصب بالفتح، وما كان في موضع الرفع والخفض بالإمالة بين اللفظين، والعلة في ذلك أن الألف في الوقف إذا كان الاسم في موضع نصب عِوَض من التنوين عند أكثر أصحابه، ولا يجوز إمالة الألف التي هي عِوَض من التنوين إلا أن يكون قبل حرف الإعراب كسرة، أو ياء، ساكنة، مثل: (رأيت رجلاً ثملاً)، و: ((نَصِيرًا))، ليس في: ((مُفْتَرًى))، و: ((قُرًى))، شيء من هذا ".[1]

الدراسة:

لما ذكر القيرواني لورش وجه الوقف على الراء إذا وقع بعدها منون في موضع النصب، نحو: ((قُرًى))، بالفتح، أي: عدم التقليل، وإذا كان في موضع الرفع، نحو: ((سِحْرٌ مُفْتَرًى))، أو الخفض، نحو: ((فِي قُرًى))، فبالتقليل، أختار الوقف على ما كان في موضع النصب بالفتح، وما كان في موضع الرفع أو الخفض بالتقليل.

وعلل ذلك بأن الألف في موضع النصب عوض عن التنوين، ولا يجوز إمالتها إلا إذا كان قبل الراء كسرة، أو ياء ساكنة، نحو: ((نَصِيرًا))، وهذا لا يوجد في: ((مُفْتَرًى))، و: ((قُرًى)).

والعمل على التقليل لورش في ذلك مطلقًا سواء كان في محل نصب، أو رفع، أو خفض.

[1] – الهادي ص (٢١٨، ٢١٩).

قال الداني: " وكل ما امتنعت الإمالة فيه في حال الوصل من أجل ساكن لقيه تنوين أو غيره، نحو قوله عز وجل: ((هُدًى))، و: ((مُصَفًّى))، . . . و: ((مُفْتَرًى))، و: ((الْأَقْصَى الَّذِي))، وشبهه، فالإمالة فيه سائغة في الوقف، لعدم ذلك الساكن هناك".[1]

وقال ابن الجزري: " والوقف بالإمالة، أو بين اللفظين لمن مذهبه ذلك في النوعين هو المأخوذ به والمعول عليه، وهو الثابت نصًّا وأداء، وهو الذي لا يؤخذ نصًّا عن أحد من أئمة القراء المتقدمين بخلافه، بل هو المنصوص به عنهم، وهو الذي عليه العمل . . . إلى أن قال: " وروى حبيب بن إسحاق،[2] عن داود بن أبي طيبة،[3] عن ورش، عن نافع، ((قُرًى ظَاهِرَةً))، مفتوحة في القراءة، مكسورة في الوقف، وكذلك: ((قُرًى مُحَصَّنَةٍ))، ((سِحْرٌ مُفْتَرًى))، قال الداني: ولم يأت به عن ورش نصاً غيره. انتهى ".[4]

فخالفه الدانيُّ وابنُ الجزري، فأخذا بالتقليل قولًا واحدًا في حالة الوقف.

الاختيار التاسع: قال عند قوله تعالى: ((كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً))، [الحشر، الآية: ٧]، لما ذكر من روى عن هشام القراءة بالتاء: " ولم أجد أحدًا ممن صنف كتابًا، ولا رأيت حافظًا يذكر ذلك عن هشام غيره، والاختيار الياء، مثل جماعة القراء ".[5]

---

[1] – التيسير ص (١٨٨).

[2] – هو حبيب بن إسحاق القرشي الدمياطي، مصدر، قرأ على عبد الصمد وداود عن ورش، قرأ عليه أبو يحيى زكريا بن يحيى الأندلسي. غاية النهاية ١ / ٢٠٢.

[3] – هو داود بن أبي طيبة، هارون بن يزيد أبو سليمان المصري النحوي ماهر محقق، قرأ على ورش، وهو من جلة أصحابه وعلى ابن كيسة صاحب سليم، روى القراءة عنه ابنه عبد الرحمن، ومواس بن سهل، وحبيب بن إسحاق القرشي، وغيرهم، توفي سنة: (٢٢٣ هـ). ينظر غاية النهاية ١ / ٢٧٩.

[4] – النشر ٢ / ٧٤، ٧٥.

[5] – الهادي ص (٥٣٠).

الدراسة:

لما ذكر القيرواني رواية القراءة بالتاء، في قوله تعالى: ((كَيْ لَا يَكُونَ))، لهشام، نفى وجود هذه الرواية عن هشام، واختار القراءة له بالياء كالجماعة.

والعمل على القراءة بالوجهين لهشام.

قال الداني: " هشام: ((كَيْ لَا تَكُونَ)) ((دُولَةً)) بالتاء، وروي عنه بالياء، ((دُولَةٌ))، بالرفع، والباقون بالياء والنصب ".[1]

وقال ابن الجزري: " واختلفوا في: ((كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً))، فقرأ أبو جعفر: ((تَكُونَ))، بالتأنيث، ((دُولَةٌ))، بالرفع، واختلف عن هشام، فروى الحلواني عنه من أكثر طرقه كذلك . . . " إلى أن قال: " قلت: التذكير والنصب هو رواية الداجوني،[2] عن أصحابه عن هشام، وبذلك قرأ الباقون".[3]

فذكر الداني، وابن الجزري الروايتين عن هشام.

المبحث الثاني: الاختيار غير الصريح:

[1] – التيسير ص (٤٨٤).

٢ – هو محمد بن أحمد بن عمر بن أحمد بن سليمان، أبو بكر الضرير الرملي، يعرف بالداجوني الكبير، إمام كامل ناقل رحال مشهور ثقة، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن الأخفش، والصوري، روى القراءة عنه عرضاً وسماعاً العباس بن محمد الرملي، يعرف بالداجوني الصغير، والشذائي، توفي سنة: (٣٢٤هـ). ينظر غاية النهاية ٢ / ٧٧.

[3] – النشر ٢ / ٣٨٦.

الاختيار الأول: قال القيرواني عند كلامه عن المد المتصل: وقد ذُكر عن حمزة في: ((أُولَئِكَ))، و: ((خَائِفِينَ))، شيء، ونحن لا نأخذ به ".[1]

الدراسة:

أشار القيرواني إلى القول بأن المد المتصل الذي سببه همز مكسور يمد مداً أقل من مد ما كان همزه مفتوحاً، نحو: ((جَاءَ)) .

ثم اختار الأخذ بعدم التفريق بين المكسور وغيره.

والذي عليه العمل، عدم التفريق بين ما كان همزة مكسوراً، أو مضموماً أو مفتوحاً.

قال الداني: " اعلم أن الهمزة إذا كانت مع حرف المد واللين في كلمة واحدة، سواء توسطت أو تطرفت، فلا خلاف بينهم في تمكين حرف المد زيادة، وذلك نحو قوله عز وجل: ((أُولَئِكَ))، و: ((شَاءَ اللَّهُ))، و: ((الْمَلَائِكَةُ))، و: ((يُضِيءُ))، و: ((هَاؤُمُ اقْرَءُوا))، وشبهه ".[2]

وقال ابن الجزري: " وقد ورد عن خلف، عن سليم قال: أطول المد عند حمزة المفتوح نحو: ((تِلْقَاءَ أَصْحَابِ))، و: ((جَاءَ أَحَدَهُمُ))، و: ((يَا أَيُّهَا))، قال: والمد الذي دون ذلك: ((خَائِفِينَ))، و: ((الْمَلَائِكَةُ))، و: ((يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ))، قال: وأقصر المد: ((أُولَئِكَ))، وليس العمل على ذلك عند أحد من الأئمة؛ بل المأخوذ به عند أئمة الأمصار في سائر الأعصار خلافه؛ إذ النظر يرده، والقياس يأباه، والنقل المتواتر

[1] – الهادي ص (١١٤).

[2] – التيسير ص (١٤٦).

يخالفه، ولا فرق بين: ((أُولَئِكَ))، و: ((خَائِفِينَ))، فإن الهمزة فيها بعد الألف مكسورة".[١]

فقد وافق الدانيُّ وابنُ الجزري القيروانيَّ على هذا الاختيار ولم يفرقا بين الضربين.

الاختيار الثاني: قال القيرواني عند كلامه عن إبدال الهمز لورش فيما تصرف من: (أويت): " وقد روى عنه الأصبهاني ترك الهمزة، ولسنا نأخذ به ".[٢]

الدراسة:

لما أشار القيرواني إلى ما روي عن الأصبهاني عن ورش من إبدال الهمز في جملة الإيواء.

اختار الهمز فيها،والذي عليه العمل، استثناء جملة الإيواء من إبدال فاء الكلمة لورش، كما اختار القيرواني.

قال الداني: " اعلم أن ورشًا كان يسهل الهمزة المفردة، سواء سكنت، أو تحركت، إذا كانت في موضع الفاء من الفعل، فالساكنة نحو قوله: ((يَأْخُذُ)) . . . إلخ " إلى أن قال: " واستثنى من الساكنة: ((وَتُؤْوِي إِلَيْكَ))، و: ((الَّتِي تُؤْوِيهِ)) وسائر باب الإيواء، نحو: ((الْمَأْوَى))، و: ((مَأْوَاهُمْ))، و: ((مَأْوَاكُمُ))، و: ((فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ))، وشبهه".[٣]

وقال ابن الجزري لما ذكر ما استثني لورش من طريق الأصبهاني، من الإبدال، وذكر منها: ((تُؤْوِي))، و: ((تُؤْوِيه)) " وهذا مما اتفق الرواة على استثنائه نصًّا وأداء ".[٤]

---

[١] – النشر ١ / ٣١٧.
[٢] – الهادي ص (١٣٦).
[٣] – التيسير ص (١٥٤).
[٤] – النشر ١ / ٣٩١.

فقد وافق الدانيُّ وابنُ الجزري القيروانيَّ على هذا الاختيار.

الاختيار الثالث: قال القيرواني عند كلامه عن الوقف على الهمز في: ((يُضِيءُ))، ونحوه: وقد حكى يونس،[1] إجراءهما على ما جرت عليه الحروف التي دخلت للمد واللين، وليس يؤخذ به ".[2]

الدراسة:

لما ذكر ما حكى يونس، من الوقف على نحو: ((يُضِيءُ))، بحذف الهمز، والوقف على حرف المد، اختار عدم الأخذ بهذا الوجه، والعمل على ترك هذا الوجه، وعدم الأخذ به، وإنما الوقف لحمزة وهشام بالنقل والإدغام، وعلى كل: السكون المحض، والروم، والإشمام.

قال الداني: " فإذا سكن ما قبل الهمزة وسهلاها، القيا حركتها على ذلك الساكن، وأسقطاها إن كان ذلك الساكن أصلياً غير ألف، نحو قوله تعالى: ((الْمَرْءِ))، و: ((دِفْءٌ)) . . . و: ((يُضِيءُ))، وشبهه، فإن كان الساكن زائداً للمد، وكان ياءً أو واوًا، أبدلا الهمزة مع الياء ياءً، ومع الواو واوًا، وأدغما ما قبلها فيهما، نحو قوله: ((بَرِيءٌ))، و((النَّسِيءُ))، و: ((ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ))، وشبهه، والروم والاشمام جائزان في

[1] – هو يونس بن عبد الأعلى بن موسى بن ميسرة، فقيه كبير، ومقرئ محدث، ثقة صالح، أخذ القراءة عرضاً عن ورش، وسقلاب، ومعلى بن دحية، وعلي بن كيسة، عن سليم بن حمزة، روى القراءة عنه: مواس بن سهل، وأحمد بن محمد الواسطي، وأبو عبيد الله محمد بن الربيع شيخ المطوعي، وحدث عن ابن عيينة، وابن وهب، والوليد بن مسلم، والشافعي، وتفقه عليه، وحدث عنه مسلم، والنسائي، وأبو عوانة، والإمام محمد بن جرير الطبري، وخلق من المغاربة والمشارقة، وانتهت إليه رياسة العلم وعلو الإسناد في الكتاب والسنة، توفي سنة: (٢٦٤هـ). ينظر غاية النهاية ٢ / ٤٠٦، ٤٠٧.

[2] – الهادي ص (١٤٣).

الحرف المتحرك بحركة الهمزة، وفي المبدل منها غير الألف، إن انضما، والروم إن انكسرا، والإسكان إن انفتحا، كالهمزة سواء ".[1]

وقال ابن الجزري: "ومن ذلك بعد الساكن المعتل الأصلي، مسألة: ((وَجِيءَ))، و:((سِيءَ))، و:((أَنْ تَبُوءَ))، مما وقعت الهمزة فيه مفتوحة، وكذلك: ((لِيَسُوءُوا))، في قراءة حمزة وهشام، فيه وجهان: الأول: النقل، وهو القياس المطرد، والثاني: الإدغام، كما ذكرنا عن بعض أئمة القراءة العربية وغيرهم، ويجري هذان الوجهان فيما وقعت الهمزة فيه مكسورة نحو: ((مِنْ سُوءٍ))، و: ((قَوْمَ سَوْءٍ))، و: ((مِنْ شَيْءٍ))، إلا أنه يجوز مع كل الأوجه منهما الإشارة بالروم، فيصير فيها الأربعة فيما وقعت الهمزة فيه مضمومة نحو:((يُضِيءُ))، و: ((الْمُسِيءُ))، و: ((لَتَنُوءُ))، و: ((لَمْ يَمْسَسْهُمْ))، و: ((مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ))، ويجوز وجهان آخران، وهما الإشمام مع كل من النقل والإدغام، فيصير فيها ستة أوجه ولا يصح فيها غير ذلك، فإن اتباع الرسم في ذلك متحد كما قدمنا.

وقد قيل: إنه يجوز فيها أيضًا حذف الهمز اعتباطًا، فيمد حرف المد ويقصر على وجه اتباع الرسم، ورجح المد في ذلك، وحكى الهذلي فيه عن ابن غلبون بين بين، وكل ذلك ضعيف لا يصح، والله أعلم ".[2]

فالداني لم يشر إلى الوجه المذكور عن يونس، أما ابن الجزري فذكره، ثم ضعفه، وبين أنه لا يصح.

الاختيار الرابع: قال القيرواني عند الكلام على الوقف على الهمز: " وأما ما وقعت الهمزة في أول الكلمة، ثم اتصلت بها حروف المعاني، الحرف الأول، والحرفان، ولم

[1] – التيسير ص (١٦١).

[2] – النشر ١ / ٤٧٦.

يغير بناءها، مثل: ((فَبِأَيّ))، و: ((بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ))، و: ((الْأَرْضِ))، و: ((الْآخِرَةُ))، و: ((يَا أَيُّهَا))، فإن الرواية معدومة عن حمزة.

وقد اختلف المتعقبون فذهب بعضهم إلى التحقيق، وبعضهم إلى التسهيل، وأنا آخذ بالتسهيل في ذلك، إلا في: ((يَا أَيُّهَا))، و: ((هَا أَنْتُمْ))، وما أشبه ذلك ".[1]

الدراسة:

لما ذكر القيرواني أنه نُقِل عن حمزة الوقف بتحقيق الهمزة المتوسطة بزائد، إذا سبقت بأحد حروف المعاني، كالباء، وأل، أو وصل من كلمتين في الرسم، نحو: ((يَا أَيُّهَا))، و: ((هَا أَنْتُمْ))، ونقل عن بعضهم تسهيل الهمزة.

اختار التسهيل، إلا في ياء النداء، وهاء التنبيه، فأخذ بالتحقيق.

والذي عليه العمل – لحمزة – الأخذ بالوجهين، التحقيق والتغيير، إما بالتسهيل أو النقل، أو الإبدال، حسب القواعد المقررة.

قال الداني: " وقد اختلف أصحابنا في تسهيل ما يتوسط من الهمزات بدخول الزوائد عليهن، نحو قوله((أَفَأَنْتَ))، و((فَبِأَيِّ آلَاءِ)) :، و: ((بِأَيِّكُمُ))، و: ((وَكَأَيِّنْ)) و: ((كَأَنَّهُ))، و: ((فَلَأُقَطِّعَنَّ))، و: ((لَبِإِمَامٍ))، و: ((الْأَرْضِ))، و: ((الْآخِرَةُ))، وشبهه، وكذا ما وُصِل من الكلمتين في الرسم فجعل فيه كلمة واحدة، نحو قوله تعالى: ((هَؤُلَاءِ))، و: ((هَا أَنْتُمْ))، و: ((يَا أَيُّهَا))، و: ((يَا أُخْتَ))، و: ((يَا آدَمُ))، و: ((يَا أُولِي))، وشبهه، فكان بعضهم يرى التسهيل في ذلك اعتدادًا بما صرن به متوسطات،

[1] – الهادي ص (١٤٥).

وكان آخرون لا يرون إلا التحقيق اعتمادًا على كونهن مبتدءات والمذهبان جيدان، وبهما ورد نص الرواة، وبالله التوفيق ".[١]

وقال ابن الجزري: " فالمتصل يكون ألفًا وغير ألف. فالألف تكون في موضعين: ياء النداء، وهاء التنبيه، نحو: ((يَا آدَمُ))، و: ((يَا أُولِي))، ((يَا أَيُّهَا))، كيف وقع، و: ((هَا أَنْتُمْ))، و: ((هَؤُلَاءِ))، وغير الألف في موضع واحد، وهو لام التعريف حيث وقع نحو: ((الْأَرْضِ))، و: ((الْآخِرَةُ))، . . . فإنها تسهل مع الألف بين بين، ومع لام التعريف بالنقل، هذا هو مذهب الجمهور من أهل الأداء، وعليه العراقيون قاطبة، وأكثر المصريين والمغاربة، وهو مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد، وبه قرأ عليه الداني، وقال: إنه هو مذهب الجمهور من أهل الأداء، واختياري، . . . ورواه منصوصًا عن حمزة غير واحد، وكذا الحكم في سائر المتوسط بزائد، وهو ما انفصل حكمًا واتصل رسمًا مما سيأتي في أقسامه، وذهب كثير من أهل الأداء إلى الوقف بالتحقيق في هذا القسم، وإجرائه مجرى المبتدأ، . . . وورد منصوصًا أيضًا عن حمزة، . . . واختار في الهداية في مثل: ((هَا أَنْتُمْ))، و: ((يَا أَيُّهَا))، التحقيق لتقدير الانفصال، وفي غيره التخفيف لعدم تقدير انفصاله، وقال في الكافي: التسهيل أحسن، إلا في مثل: ((هَا أَنْتُمْ))، و: ((يَا أَيُّهَا)) .

قلت – الكلام لابن الجزري –: كأنهما لحظا انفصال المد، وإلا فهو متصل رسمًا، فلا فرق بينه وبين سائر المتوسط بزائد، والله أعلم ".[٢]

فظهر من كلام الداني وابن الجزري أن الوجهين مقروء بهما.

[١] – التيسير ص (١٦٧).

[٢] – النشر ١ / ٤٣٤.

الاختيار الخامس: قال القيرواني في باب: (ذكر اختلافهم في حروف قربت مخارجها): " وأما: ((أَوَعَظْتَ))، فإن القراء أجمعوا على إظهار (الظاء)، إلا ما رواه ابن سعدان عن اليزيدي، فإنه روى عنه الإدغام، وبالوجهين آخذ له ".[1]

الدراسة:

لما ذكر القيرواني إجماع القراء على إظهار الظاء في: ((أَوَعَظْتَ))، ثم ذكر رواية عن ابن سعدان في إدغامها، اختار الوجهين: الإظهار، والإدغام.

والعمل على إظهارها للجميع.

فإن أبا عمرو الداني لما ذكر ما يدغم من الحروف في التاء، لم يذكر سوى ما يدغم في بعض الكلمات من حروف: (الثاء)، و (والدال)، و (الذال) .[2]

وقال ابن الجزري: " والظاء: يتحفظ ببيانها إذا سكنت وأتى بعدها تاء نحو ((أَوَعَظْتَ))، ولا ثاني له، وإظهارها مما لا خلاف عن هؤلاء الأئمة فيه، نعم قرأنا بإدغامه عن ابن محيصن مع إبقاء صفة التفخيم ".[3]

فخالفه الداني، فلم يذكر سوى الإظهار، أما ابن الجزري فذكر الوجهين، وبين أن الإظهار مما لا خلاف فيه.

الاختيار السادس: قال القيرواني عند قوله تعالى: ((وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ))، [آل عمران، الآية: ١١٥]: " وقرأ حفص وحمزة والكسائي بالياء، وقرأ الباقون بالتاء، وخَيَّر فيها أبو عمرو، والمأخوذ له بالتاء ".[1]

---

[1] – الهادي ص (١٥٦).

[2] – ينظر التيسير ص (١٧١، ١٧٢).

[3] – النشر ١ / ٢٢٠.

الدراسة:

لما ذكر القيرواني قراءتي الياء، والتاء، لأبي عمرو البصري، في الفعلين: ((يَفْعَلُوا))، و: ((يُكْفَرُوهُ))، اختار القراءة له بالتاء.

والعمل على القراءة لأبي عمرو بالتاء فقط؛ لأن الداني لم يذكر في التيسير سواه .[٢]

وقال الداني في جامع البيان بعد أن ذكر الخلاف عن أبي عمرو: " وأهل الأداء على التَّاء، وبذلك قرأت في جميع الطرق، وبه آخذ " .[٣]

وقال ابن الجزري بعد أن ذكر الخلاف عن أبي عمرو في هذا: " قلت: والوجهان صحيحان وردا من طريق المشارقة والمغاربة، قرأت بهما من الطريقين إلا أن الخطاب أكثر وأشهر، وعليه الجمهور من أهل الأداء ".[٤]

فوافق الدانيُّ وابنُ الجزريِّ القيروانيَّ على اختيار القراءة بالتاء لأبي عمرو.

الاختيار السابع: قال عند قوله تعالى: ((أَئِمَّةَ الْكُفْرِ))، [التوبة، الآية: ١٢]: " وقد زعم بعضهم أنهم جعلوا الثانية بين الهمزة والياء، ولم يَحُلْ أحد بالألف، إلا شيء روي عن اليزيدي لا نأخذ به ".[٥]

---

[١] – الهادي ص (٢٨١).
[٢] – التيسير (ص ٢٥٤).
[٣] – جامع البيان ٣ / ٩٨٨.
[٤] – النشر ٢ / ٢٤١.
[٥] – الهادي ص (٣٤٥).

الدراسة:

لما ذكر القيرواني تحقيق الهمزتين للكوفيين وابن عامر، في قوله: ((أَئِمَّةَ الْكُفْرِ))، ذكر أنه لم يرد عن أحد إدخال ألف بينهما إلا ما روي عن اليزيدي، ثم اختار عدم الإدخال لليزيدي.

والعمل على الإدخال لأبي جعفر، وهشام بخلف عنه، أما اليزيدي فليس له إدخال.

قال الداني: " قرأ الكوفيون وابن عامر: ((أَئِمَّةَ الْكُفْرِ))، بهمزتين حيث وقع، وأدخل هشام من قراءتي على أبي الفتح بينهما ألفاً، والباقون بهمزة وياء مختلسة الكسرة، من غير مد ".[1]

وقال ابن الجزري: " فحقق الهمزتين جميعًا في الخمسة ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف وروح، وسهل الثانية فيها الباقون، . . . " إلى أن قال: " تنبيه: لم ينفرد أبو جعفر بإدخال الألف بين الهمزة المحققة والمسهلة في: ((أَئِمَّةَ الْكُفْرِ))؛ بل ورد ذلك عن نافع وأبي عمرو، فنافع، عن رواية المسيبي،[2] وإسماعيل جميعًا عنه، وأبو عمرو من رواية ابن سعدان، عن اليزيدي، ومن رواية أبي زيد، جميعًا، عن أبي عمرو ".[3]

فوافقه ابنُ الجزري على ذكر رواية الإدخال عن اليزيدي عن أبي عمرو.

---

[1] – التيسير ص (٣٠٢).

٢ – هو إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن المسيب، المخزومي، أبو محمد المسيبي، المدني إمام جليل عالم بالحديث، قيم في قراءة نافع ضابط لها محقق فقيه، قرأ على نافع وغيره، أخذ القراءة عنه ولده محمد وأبو حمدون، وخلف بن هشام، ومحمد بن سعدان وعبد الله بن ذكوان، توفي سنة: (٢٠٦هـ). ينظر غاية النهاية ١ / ١٥٧، ١٥٨.

[3] – النشر ٢ / ٣٧٨، ٣٨١.

الاختيار الثامن: قال عند قوله تعالى: ((حَاشَ لِلَّهِ))، [يوسف، الآية: ٣١، ٥١]، في الوقف لأبي عمرو بإثبات الألف وحذفها: " وقد روى محمود، عن ابن شعيب،[١] حذف الألف في الوقف، وبالوجهين يقرأ له، وبالأول آخذ ".[٢]

الدراسة:

لما ذكر وجهي إثبات الألف وحذفها وقفًا في قوله تعالى: ((حَاشَ لِلَّهِ))، اختار وجه الحذف.

والعمل على الحذف وقفًا، اتباعًا للرسم.

قال الداني: " أبو عمرو: ((حَاشَ لِلَّهِ))، في الحرفين، بألف بعد الشين في الوصل، فاذا وقف حذفها اتباعًا لخط ".[٣]

وقال ابن الجزري: " واختلفوا في: ((حَاشَ لِلَّهِ))، في الموضعين، فقرأ أبو عمرو بألف بعد الشين لفظًا في حالة الوصل، وقرأ الباقون بحذفها، واتفقوا على الحذف وقفًا اتباعًا للمصحف".[٤]

فاتفق معه الدانيُّ وابنُ الجزري على اختياره.

---

[١] – هو محمد بن شعيب بن شابور القرشي الشامي الدمشقي، مولى الوليد بن عبد الملك، ثقة فقيه مقرئ، أخذ القراءة عرضاً عن يحيى بن الحارث، وروى عن الأوزاعي، وكان يفتي في مجلسه، روى القراءة عنه الربيع بن تغلب، وروى عنه عبد الله بن المبارك، وهشام بن عمار، ودحيم، ومحمود بن خالد، توفي سنة: (١٩٩هـ). ينظر غاية النهاية ٢ / ١٥٤.

[٢] – الهادي ص (٣٦٨).

[٣] – التيسير ص (٣٢١).

[٤] – النشر ٢ / ٢٩٥.

الاختيار التاسع: قال عند قوله تعالى: ((كهيعص)) [مريم، الآية ١]: " قد تقدم الفتح والإمالة في: ((كهيعص)) في بابها، إلا شيئًا ذُكِر عن نافع أنه يقرأ بين اللفظين، ونحن نأخذ له بالفتح".[١]

الدراسة:

لما ذكر أنه روي عن نافع التقليل في: ((كهيعص)) اختار له الفتح.

والعمل على التقليل لورش، والفتح لقالون.

قال القاضي: " وما ذكره الشاطبي من التقليل فيهما لقالون، وفي الياء للسوسي من الإمالة، فخروج منه عن طريقه، فلا يقرأ به ".[٢]

قال الداني: " ونافع: الهاء والياء بين بين ".[٣] أي: أن نافعًا يقرأ بتقليل ألف ها، ويا.

وقال ابن الجزري: " فالحاصل: أن الهاء والياء، من: ((كهيعص)) أمالهما جميعًا الكسائي وأبو بكر، وكذا أبو عمرو من طريق من ذكر عنه في روايتيه، وأمالهما بين بين نافع في أحد الوجهين – كما تقدم – وأمال الهاء، وفتح الياء، أبو عمرو في المشهور عنه – كما ذكرنا – وفتح الهاء، وأمال الياء حمزة وخلف وابن ذكوان وهشام في المشهور عنه، وفتحهما الباقون".[٤]

فذكر ابن الجزري أن نافعاً يقرأ بالوجهين.

---

[١] – الهادي ص (٤٠٩).

[٢] – البدور الزاهرة ٢ / ٥٤٢.

[٣] – التيسير ص (٣٥٦).

[٤] – النشر ٢ / ٧١.

فخالفه الداني باختيار التقليل لنافع، وخالفه ابن الجزري بذكر الوجهين لنافع.

الاختيار العاشر: قال عند قوله تعالى ((لِأَهَبَ لَكِ))، [مريم، الآية: ١٩]: " قرأ ورش وأبو عمرو بياء بين اللام والهاء، يخبر عن الله – عز وجل – وقد روى ذلك الحلواني،[١] عن قالون، وقرأ الباقون بهمزة بينهما، وبه نأخذ لقالون ".[٢]

الدراسة:

لما ذكر القيرواني ما روى الحلواني عن قالون من قراءته بالهمز في: ((لِأَهَبَ لَكِ))، اختارها.

والعمل على القراءة بالوجهين لقالون.

قال الداني: " ورش وأبو عمرو: ((لِأَهَبَ لَكِ))، بالياء، وكذلك روى الحلواني عن قالون، والباقون بهمزة ".[٣]

وذكر ابن الجزري في النشر الوجهين لقالون.[٤]

فالداني وابن الجزري ذكرا الوجهين عن الحلواني عن قالون.

الاختيار الحادي عشر: قال عند إمالة: ((طُوًى))، لشعبة: " ولم يأت عنه في: ((طُوًى))، رواية مسطرة، ولو أخذ له أحد بالفتح قياساً على: ((هُدًى))، و: ((قُرًى))، لكان القياس أليق، وبالفتح آخذ له".[١]

---

[١] – هو أحمد بن يزيد بن ازداذ، الأستاذ أبو الحسن الحلواني قال الداني: إمام كبير عارف صدوق متقن ضابط خصوصاً في قالون وهشام، قرأ بمكة على القواس، وبالمدينة على قالون، رحل إليه مرتين، وبالكوفة والعراق على خلف، وخلاد، وبالشام على هشام بن عمار، قرأ عليه الفضل بن شاذان، توفي سنة: (٢٥٠هـ). ينظر غاية النهاية ١ / ١٤٩، ١٥٠.

[٢] – الهادي ص (٤١٠، ٤١١).

[٣] – التيسير ص (٣٥٧).

[٤] – ينظر النشر ٢ / ٣١٧.

الدراسة:

لما ذكر القيرواني أنه لم يأت رواية عن شعبة في إمالة: ((طُوَى))، وفتحها، اختار الفتح، وعلله بالقياس على: ((هُدًى))، و: ((قُرًى)) .

والعمل على عدم إمالتها لشعبة.

ولم يذكر الداني ولا ابن الجزري فيها إمالة لشعبة.

فوافقاه على اختياره.

الاختيار الثاني عشر: قال عند قوله تعالى: ((وَادِ النَّمْلِ))، [النمل، الآية: ١٨]: " وكلهم وقف على الدال، من غير ياء بعدها، إلا الكسائي فإن خلفًا، وسَورة بن المبارك،[٢] رويا عنه أنه يقف بياء، ولم يأت عن أبي عمرو، والليث،[٣] في ذلك شيء، ونحن نأخذ للكسائي بإثبات الياء في الوقف".[٤]

الدراسة:

لما ذكر القيرواني ما روي عن الكسائي من وقفه على: ((وَادِ النَّمْلِ))، بالياء، اختار الوقف بإثبات الياء له.

والعمل على الوقف للكسائي بالياء.

---

[١] – الهادي ص (٤١٦).

[٢] – هو سورة بن المبارك الخراساني الدينوري، روى القراءة عن الكسائي، وهو من المكثرين عنه، روى عنه محمد بن سمعان بن أبي مسعود ومحمد بن الجهم، وأحمد بن زكريا السوسي. غاية النهاية ١ / ٣٢١.

٣ – هو الليث بن خالد، أبو الحارث، البغدادي، الراوي عن الكسائي.

[٤] – الهادي ص (٤٤٤).

قال الداني: " ووقف الكسائي على: ((وَادِ النَّمْلِ))، خاصة بالياء، ووقف الباقون بغير ياء".[١]

وقال ابن الجزري لما ذكر الوقف على لفظ: ((الْوَادِ))، في مواضعها الأربعة،[٢]: " قلت: والأصح عنه هو الوقف بالياء على: ((وَادِ النَّمْلِ))، دون الثلاثة الباقية، وإن كان الوقف عليه بالحذف صح عنه أيضًا؛ لأن سَورة بن المبارك روى عنه نصًّا أنه قال: الوقف على: ((وَادِ النَّمْلِ))، بالياء ".[٣]

فوافقه الداني وابن الجزري على اختياره الوقف بالياء للكسائي.

الاختيار الثالث عشر: قال عند الوقف للكسائي على قوله تعالى: ((وَيْكَأَنَّ))، [القصص، الآية: ٨٢]: " ووقف الكسائي على: ((وَيْ)) و، ويبتدئ: ((كَأَنَّ اللَّهَ))، وكذلك: ((وَيْكَأَنَّهُ))، روى ذلك إسماعيل[٤] عن أبي عمر،[٥] عن الكسائي، وروى عنه الحلواني أنهما موصولتان، وبالوجهين آخذ له".[٦]

الدراسة:

لما ذكر القيرواني الوقف للكسائي في قوله تعالى: ((وَيْكَأَنَّ))، على: ((وَيْ))، والبدء بـ: ((كَأَنَّ اللَّهَ))، وكذلك في: ((وَيْكَأَنَّهُ))، الوقف على: ((وَيْ))، والبدء بـ: ((كَأَنَّهُ))

---

[١] – التيسير ص (٣٩٩).

[٢] – هي: ((**بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ**))، [طه، الآية: ١٢، والنازعات، الآية: ١٦]، و: ((**وَادِ النَّمْلِ**))، [النمل، الآية: ١٨]، و: ((**الْوَادِالْأَيْمَنِ**))، [القصص، الآية: ٣٠].

[٣] – النشر ٢ / ١٣٩، ١٤٠.

٤ – هو إسماعيل بن مدان الكوفي، روى القراءة عن الكسائي، وهو من أصحابه المقلين عنه، روى القراءة عنه عرضاً أحمد بن يعقوب بن أخي العرق. غاية النهاية ١ / ١٦٩.

[٥] – هو أبو عمر الدوري، الراوي عن الكسائي.

[٦] – الهادي ص (٤٥٤).

وذكر أنه روى الحلواني عنه أنهما موصولتان، أي: يقف على الكلمة كاملة، اختار الأخذ بالوجهين.

والعمل على الوقف بالوجهين للكسائي.

قال الداني: " ووقف الكسائي من رواية الدوري وغيره على قوله: ((وَيْكَأَنَّ اللَّهَ))، و: ((وَيْكَأَنَّهُ))، على الياء منفصلة، وروى عن أبي عمرو أنه وقف على الكاف، ووقف الباقون على الكلمة باسرها ".[1]

وقال ابن الجزري: " وأما قطع الموصول فوقع مختلفًا فيه في: ((وَيْكَأَنَّ))، ((وَيْكَأَنَّهُ))، وفي: ((أَلَّا يَسْجُدُوا))، فأما: ((وَيْكَأَنَّ))، و: ((وَيْكَأَنَّهُ))، وكلاهما في القصص، فأجمعت المصاحف على كتابتهما كلمة واحدة موصولة، واختلف في الوقف عليهما عن الكسائي وأبي عمرو، فروى جماعة عن الكسائي أنه يقف على الياء مقطوعة من الكاف، وإذا ابتدأ ابتدأ بالكاف، ((كَأَنْ)) ((كَأَنَّ))، و: ((كَأَنَّهُ))، وعن أبي عمرو أنه يقف على الكاف مقطوعة من الهمزة، وإذا ابتدأ ابتدأ بالهمزة: ((أَنَّ))، و: ((أَنَّهُ)) " . . . ثم ذكر مذاهب العلماء فيها، ثم قال: " فالوقف عندهم على الكلمة بأسرها، وهذا هو الأولى والمختار في مذاهب الجميع اقتداء بالجمهور وأخذًا بالقياس الصحيح – والله أعلم – . . . ".

إلى أن قال: " والمتفق عليه من هذا الفصل جميع ما كتب موصولًا سواء كان اسمًا، أو غيره، كلمتين، أو أكثر، فإنه إنما يجوز الوقف على الكلمة الأخيرة منه، من أجل الاتصال الرسمي، وهذا أصل مطرد في كل ما كتب موصولًا، فإنه لا يجوز فصله

[1] – التيسير ص (٢٠٤).

بوقف إلا برواية صحيحة، ولذلك كان المختار عند أكثر الأئمة عدم فصل: ((وَيْكَأَنَّ))، و: ((وَيْكَأَنَّهُ))، مع وجود الرواية بفصله ".[1]

فقد ذكر الداني الوجهين، ولم يرجح أحدهما على الآخر، أما ابن الجزري فرجح عدم الفصل، وأن الصحيح الوقف على الكلمة بأسرها، مخالفاً القيرواني في اختياره.

الاختيار الرابع عشر: قال عند قوله تعالى: ((فَبَشِّرْ عِبَادِ (١٧) الَّذِينَ))، [الزمر، الآية: ١٧]،: " وأجمع من ذكرنا في كتابنا هذا على حذف الياء في الوصل والوقف من: ((فَبَشِّرْ عِبَادِ (١٧) الَّذِينَ))، إلا أبا عمرو فإنه اختلف عنه في الوصل، فروى عبدالرحمن،[2] عن أبيه،[3] فتح الياء في الوصل، وكان أبو بكر بن مجاهد يختار حذفها من طريق الدوري،[4] وبالوجهين آخذ ".[5]

الدراسة:

لما ذكر أن في وصل قوله تعالى: ((فَبَشِّرْ عِبَادِ (١٧) الَّذِينَ))، في الزمر، لأبي عمرو الخلف، في إثبات الياء مع فتحها، أو حذفها، اختار الأخذ بالوجهين.

روي وجه إثبات الياء وصلاً عن السوسي، ولكن العمل على حذف الياء في الحالين لأبي عمرو من روايتي الدوري والسوسي.

---

[1] – النشر ٢ / ١٥١، ١٥٢.

[2] – هو عبد الرحمن بن داود بن أبي طيبة، أبو القاسم المصري مقرئ ناقل مشهور، أخذ القراءة عرضاً عن أبيه داود بن هارون، روى القراءة عنه عرضاً أبو بكر الأصبهاني، وغيره، توفي سنة: (٢٧٣هـ). ينظر غاية النهاية ١ / ٣٦٨.

[3] – هو داود بن أبي طيبة، سبقت ترجمته.

[4] – ينظر السبعة لابن مجاهد ص (٥٦١، ٥٦٢)، ولم يذكر اختياراً.

[5] – الهادي ص (٤٨٦).

قال الداني: " أبو شعيب: ((فَبَشِّرْ عِبَادِ (١٧) الَّذِينَ))، بياء مفتوحة في الوصل، ساكنة في الوقف، وقال أبو حمدون،[١] وغيره عن اليزيدي: مفتوحة في الوصل، محذوفة في الوقف، وهو عندي قياس قول أبي عمرو في اتباع المرسوم عند الوقف، والباقون يحذفونها في الحالين ".[٢]

وقال ابن الجزري: " وأما: ((فَبَشِّرْ عِبَادِ (١٧) الَّذِينَ))، فاختص السوسي بإثبات الياء وفتحها وصلًا بخلاف عنه في ذلك، فقطع له بالفتح والإثبات حالة الوصل صاحب التيسير، ومن تبعه ".[٣]

فذكر الداني الإثبات لأبي عمرو من رواية السوسي، أما ابن الجزري فذكر الوجهين عن السوسي، موافقًا ختيار القيرواني.

الاختيار الخامس عشر: قال عند قوله تعالى: ((سَنَفْرُغُ لَكُمْ))، [الرحمن، الآية: ٣١]،: " وقرأ حمزة والكسائي بالياء، وقرأ الباقون بالنون، ولم يضم أحد الياء،[٤] إلا شيئًا لا نأخذ به ".[٥]

---

١ – هو الطيب بن إسماعيل بن أبي تراب أبوحمدون، الذهلي البغدادي، النقاش للخواتم ويقال له أيضا حمدويه اللؤلؤي الثقاب، الفصاص، مقرئ ضابط حاذق ثقة صالح، قرأ على إسحاق المسيبي، وعبد الله العجلي، وإسحاق، الأزرق، ويعقوب الحضرمي، و"يحيى بن آدم، ومحمد العجلي، واليزيدي، وكان من أجل أصحابهما وأضبطهم، توفي في حدود سنة: (٢٤٠هـ). ينظر غاية النهاية ١ / ٣٤٣، ٣٤٤.

٢ – التيسير ص (٤٣٩).

٣ – النشر ٢ / ١٨٩.

٤ – إلا ما روي من قراءة أبي حاتم، عن الأعمش، أنه قرأ بضم الياء، ينظر المحتسب، (٣٠٤/٢)، وهي شاذة.

٥ – الهادي ص (٥٢٣).

الدراسة:

لما أشار القيرواني إلى قراءة ضم الياء في قوله تعالى: ((سَنَفْرُغُ لَكُمْ))، اختار عدم الأخذ بها.

والعمل على فتح الياء، لمن قرأ بها.

ولم يذكر الداني ولا ابن الجزري رواية ضم الياء.

الاختيار السادس عشر: قال عند قوله تعالى: ((أَكْرَمَنِ))، و: ((أَهَانَنِ))، [الفجر، الآية: ١٥، ١٦]، لما ذكر قراءة الوقف بإثبات الياء، و حذفها: " وقد ذُكر عن أبي عمرو أنه خيّر في الوصل خاصة، والمأخوذ في قراءته بالحذف في الحالين ".[١]

الدراسة:

لما ذكر القيرواني عن أبي عمرو أنه قرأ بالوجهين – إثبات الياء، وحذفها – في حال الوصل في قوله تعالى: ((أَكْرَمَنِ))، و: ((أَهَانَنِ))، اختار القراءة لأبي عمرو بحذف الياء في الحالين.

والعمل على حذفها لأبي عمرو وقفًا، أما في الوصل فبالوجهين: الإثبات، والحذف.

قال الداني: " ((أَكْرَمَنِ))، و: ((أَهَانَنِ))، أثبتها في الحالين البزي، وأثبتهما في الوصل نافع، وخير فيهما أبو عمرو، وقياس قوله: في رءوس الآي، يوجب حذفها، وبذلك قرأت، وبه آخذ ".[٢]

[١] – السابق: (٥٥٩، ٥٦٠).

[٢] – التيسير ص (٥٢١).

وقال ابن الجزري: وأما: ((أَكْرَمَنِ))، و: ((أَهَانَنِ))، وهما في الفجر، فوافقه على إثبات الياء فيهما وصلًا، نافع وأبو جعفر، وفي الحالين البزي، واختلف عن أبي عمرو، فذهب الجمهور عنه إلى التخيير . . . " إلى أن قال: " والوجهان مشهوران عن أبي عمرو، والتخيير أكثر، والحذف أشهر – والله أعلم – ".[1]

فوافقه الداني وابن الجزري على اختيار الحذف في الحالين.

الاختيار السابع عشر: قال عند قوله تعالى: ((قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ (١) اللَّهُ الصَّمَدُ))، [الإخلاص،الآيات ١، ٢] ،: " وقد ذكر عن أبي عمرو في((أَحَدٌ اللَّهُ)) شيء لا آخذ به، والذي آخذ له به مثل جماعة القراء، بالتنوين، وكسره، ووصل الألف ".[2]

الدراسة:

لما أشار إلى ما روي عن أبي عمرو من وصل قوله تعالى: ((أَحَدٌ اللَّهُ))، بترك التنوين، وتفخيم لفظ الجلالة، اختار قراءة الجماعة، بالتنوين وكسره وهمزة وصل.

والعمل على القراءة بتنوين مكسور حال الوصل.

ولم يشر الداني ولا ابن الجزري إلى ما روي عن أبي عمرو في هذا.

وأشار النويري في شرح الطيبة إلى أنها رواية أبي هارون عن أبي عمرو.[3]

وبهذا الاختيار ينتهي جمع ما ذكره القيرواني من اختيارات في كتابه: (الهادي في القراءات السبع)، ودراستها.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

[1] – النشر ٢ / ١٩١.

[2] – الهادي ص (٥٦٩).

[3] – شرح الطيبة للنويري ١ / ٦٨.

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث أوجز ما توصلت إليه من نتائج، وما بدر لي من توصيات:

أولاً: النتائج:

١ – مكانة الإمام محمد بن سفيان القيرواني العلمية، خاصة في علم القراءات.

٢ – مكانة كتاب (الهادي في القراءات السبع)، حيث إنه يعتبر من أصول النشر.

٣ – سعة علم القيرواني بالقراءات واللغة، حيث إنه يوجه كثيرًا من اختياراته.

٤ – تنوع اختيارات القيرواني، حيث إنه يصرح أحيانًا بالاختيار، وأحيانًا يبين أنه المأخوذ به، أو عدمه.

٥ – أنه يبين رأيه في كثير من القراءات بألفاظ ليست من الاختيار، أو الرد، ولكنها توضح رأيه فيها، كضعفها من الوجه اللغوي، أو القياس الصحيح، ونحو ذلك.

٦ – بلغ عدد اختياراته الصريحة تسع اختيارات، أما غير الصريح فسبعة عشر اختيارًا.

٧ – أن أكثر اختيارات القيرواني موافقة لما عليه العمل اليوم في القراءة.

٨ – أن القيرواني يعلل اختياراته، وهذا في جل المواضع، إلا القليل منها.

٩ – أن القيرواني كثيرًا ما يوجه بعض القراءات في كتابه الهادي.

ثانياً: التوصيات:

١ – أوصي الباحثين باستقراء مؤلفات العلماء السابقين، في القراءات، واستخراج الكنوز المكنونة في هذه الأسفار وإبرازها ودراستها؛ ليستفيد منها المتخصصون.

٢ – الاهتمام بجمع اختيارات العلماء المعتبرين في هذا الفن، خاصة من اعتبرت كتبهم من أصول النشر.

٣ – الاهتمام بكتاب (الهادي في القراءات السبع)، للقيرواني، ففيه مجالات للبحث كثيرة، كدراسة علل الاختيار عنده، وحكايته الاتفاق على القراءة، و توجيه القراءات، و ذكره لبعض القواعد في القراءة، تحديده لنهاية الأحزاب في القرآن الكريم، وغيرها من مجالات البحث العلمي.

فهرس المصادر والمراجع

م	الكتاب
١	القرآن الكريم.
٢	الاختيار في القراءات والرسم والضبط، إعداد الأستاذ/ محمد بالوالي، طبع وزارة الأوقاف المغربية، ١٤١٨هـ.
٣	البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، من طريقي الشاطبية والدرة، للشيخ/ عبدالفتاح القاضي، مراجعة الشيخ/ صبري رجب كُرَيِّم، دار السلام، الطبعة الخامسة، ١٤٣٢هـ.
٤	التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتقان، للشيخ لطاهر الجزائري، اعتنى به/ عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الرابعة.
٥	التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، تحقيق د. حاتم الضامن، مكتبة الصحابة، (الإمارات) الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.
٦	جامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) جامعة الشارقة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
٧	السبعة في القراءات، لأبي بكر بن مجاهد، تحقيق الدكتور/ شوقي ضيف، دار المعارف.
٨	شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد بن مخلوف، تعليق/ عبدالمجيد خيالي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
٩	شرح طيبة النشر، لأبي القاسم النويري، تحقيق/ عبدالفتاح أبو سنة، دار الصحابة للتراث، (بطنطا) ١٤١٠هـ.
١٠	غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، عني بنشره/ ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ.

١١ فهرسة أبي بكر محمد بن خير الأشبيلي، تحقيق/ محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
١٢ قراءات القراء المعروفين بروايات الرواة المشهورين، للمقرئ أحمد بن أبي عمر المعروف بالأندرابي، تحقيق د / أحمد الجنابي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
١٣ لسان العرب، لابن منظور، تحقيق/عبدالله الكبير، وحسب الله، والشاذلي، دار المعارف.
١٤ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق كل من/ علي ناصف، و د.عبدالحليم النجار، د.عبدالفتاح شلبي، دار سزكين، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.
١٥ مختار الصحاح، للشيخ الإمام/ محمد بن أبي بكر الرازي، عناية الأستاذ/ يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، ١٤٢٦هـ.
١٦ المعجم الوسيط، إخراج الدكتور/ إبراهيم أنيس، وآخرين الطبعة الثانية.
١٧ معرفة القراء الكبار، للذهبي، حققه كل من/ بشار معروف، و شعيب الأرناؤوط، و صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
١٨ النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، أشرف على تصحيحه الشيخ/ علي الضباع، دار الكتب العلمية.
١٩ الهادي في القراءات السبع، للإمام محمد بن سفيان القيرواني، تحقيق الدكتور/ خالد أبو الجود، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ.
٢٠ الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل الصفدي، تحقيق/ أحمد الأناووط، و تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.